

## تعاون منظمة التعاون الاقتصادي والتطوير (OECD) مع العراق

تعد منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) منتدىً فريداً من نوعه، حيث تعمل فيه أكثر من 30 حكومة ديمقراطية معاً بهدف مواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المصاحبة للعولمة. وقد قامت منظمة (OECD) بإنشاء برنامج الاستثمار للشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENA-OECD) الذي جاء بناء على طلب دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENA) ودعواتها المتكررة للمساعدة في مجال الاستثمار، وقد انضمت العراق إلى عضوية هذا البرنامج .

توفر منظمة OECD من خلال برنامج (MENA-OECD) مجالاً يمكن الحكومات المشاركة من تبادل الخبرات في السياسات المتبعة، وإيجاد الحلول للمشاكل المطروحة، والتركيز على الممارسات الفضلى، والتنسيق ما بين السياسات المحلية والعالمية.

جاء تعاون منظمة (OECD) مع العراق نتيجة لعدة طلبات للمساعدة تقدم بها مسئولون حكوميون في العراق بشكل فردي بالإضافة إلى الميثاق الدولي للعمل مع العراق. وانطلاقاً من هذه الطلبات أصبحت (OECD) قادرة على التعاون مع الحكومة العراقية وتقديم المساعدة في مجال الإصلاح الاستثماري وتقييم جهود مكافحة الفساد. ومنظمة (OECD) مستعدة للتعاون مع الحكومة العراقية في مجال إصلاح وتطوير الاستثمار، عن طريق العمل على تطبيق قانون الاستثمار رقم (13-2006).

إن الفوائد الاقتصادية والاجتماعية للاستثمار الخاص بجميع أشكاله المحلية والعالمية معروفة عالمياً. سواء أكان استثماراً في الأصول المادية أو الرأسمال الفكري، يعمل الاستثمار الخاص على توسيع قدرة الاقتصاد الإنتاجية، وخلق فرص العمل، وينمي الدخل، كما تعد الاستثمارات العالمية وسيلة لنشر الخبرات المؤسسية والتقنية محلياً، وتشجيع الاستثمار المحلي.

إن مثل هذه الفوائد يمكنها العمل كقوة فاعلة للتطوير من ناحية وإبادة الفقر من ناحية أخرى، وعلى الرغم من أن بلدان عديدة قد نجحت في تحقيق معدلات عالية في الاستثمار المحلي الخاص وفي جذب استثمارات عالمية كجزء أساسي في سياسة التطوير لديهم، فإن بلدان أخرى لم تنجح في تحقيق أيها من تلك الفوائد في مجال الاستثمار.

ومن المؤكد أنه ليس بالضرورة أن تتحقق فوائد الاستثمار بشكل آلي أو بنفس المستوى في جميع البلدان والقطاعات والمجتمعات المحلية، ومع هذا، فإن العامل الأهم هو أن البلدان تستمر في بذل أقصى جهودها لتقوية السياسات الوطنية والمؤسسات العامة والتعاون الدولي من أجل خلق بيئة سليمة وممتينة للاستثمار.

وانطلاقاً من تاريخ العراق السابق ووضع الحال الفريد من نوعه، لا بد من النظر إلى التحديات والحلول من منظور طويل الأمد، كالتحديات المرتبطة بخلق بيئة استثمارية تنافسية وإيجابية، ومبنية على أسس لنمو اقتصادي واسع النطاق ومحاربة الفساد، ومواكبة للتطور الاقتصادي العالمي.

إن منظمة (OECD) لا تتعهد ولا تسعى لحلول تعمل على تغيير الوضع الحالي للبيئة الاستثمارية في العراق بشكل عاجل وفوري، ولكنها تتعهد بالتعاون مع الحكومة العراقية لبناء بيئة استثمارية إيجابية تركز على أفضل الممارسات الإقليمية والعالمية، وانسجام الإطار العام للقوانين العراقية بالقوانين العالمية والإقليمية، بالإضافة إلى العمل على وضوح سياسة الاستثمار وشفافيتها، وإلى التقييم المنتظم والدائم للسياسات الموجودة والمقترحة للبيئة الاستثمارية في العراق.

وعلى الرغم من أن هذه الاتجاهات هي اتجاهات طويلة الأمد، فإنه من الممكن في الوقت الحالي اتخاذ خطوات عملية من شأنها مساعدة العراق في المضي قدماً نحو بيئة استثمارية إيجابية وتنافسية، وانطلاقاً من هذه الخطوات التي بها سوف تبدأ عملية تطبيق قانون الاستثمار العراقي، وتقييم الجهود لمحاربة الفساد، يمكن لمنظمة (OECD) مساعدة الحكومات العراقية في المجالات التالية:

▪ إنشاء برنامج إصلاح وطني في العراق (NIRA)

إن القوانين والأنظمة والمقاييس المصممة خصيصاً لخلق بيئة استثمارية ايجابية وتنافسية يمكنها أن تكون أكثر نجاحاً، إذا ما تم وضعها في إطار السياسات الوطنية العريضة وليس كبديل عنها. إن برنامج إصلاح وطني قائم على الإجماع من شأنه أن يساعد المهتمين بالاستثمار في العراق محلياً وعالمياً، حيث يعد دلالة واضحة لنوايا الحكومة العراقية لضمان الانفتاح والتنافسية وخلق بيئة ملائمة لجذب الاستثمارات. ويشمل تعاون (OECD) مع الحكومة العراقية في هذا المجال تطوير ووضع أولويات لسياسات الاستثمار العامة تضمن فيها الشفافية والتناغم في جميع القرارات والممارسات الحكومية بشكل عام.

#### ■ إنشاء لجنة الاستثمار الوطنية العراقية.

يمكن للحكومة العراقية تطبيق برنامج إصلاح الاستثمار الوطني المتفق عليه بشكل أفضل، عن طريق إنشاء لجنة استثمار وطنية ممولة وكفوءة ومنظمة بشكل فعال. إن جعل مهام تشجيع الاستثمار وتسهيل النشاطات المتعلقة به مثل نشر المعلومات وسياسات التشجيع متمركزة في لجنة استثمار وطنية يمكن أن يكون أقل تكلفة وأكثر كفاءة من حيث توفير فرصة لتقديم انطباع سليم وجذاب للراغبين في الاستثمار في العراق. ويشمل تعاون منظمة (OECD) في هذا المجال دعم مجلس الوزراء في تطوير "عرض غايات" mission statement لجنة الاستثمار الوطنية العراقية وأهدافها وأغراضها، بالإضافة إلى تطوير هيكل تنظيمي فعال مع أوصاف وظيفية خاصة به.

#### ■ تطبيق أنظمة وقواعد قانون الاستثمار العراقي رقم (13-2006).

إن وجود سياسات استثمار فاعلة يعني بالضرورة تمكين المستثمرين والأطراف الأخرى ذات العلاقة من فهم "قواعد اللعبة"، وهذا يتطلب تمتع قوانين وأنظمة الاستثمار بالشفافية، وتطبيقها باستمرار. بالإضافة إلى استناد الأحكام القضائية الخاصة إلى أسس محايدة وثابتة. ويمكن تعزيز الشفافية، على سبيل المثال، بضمان حصول المشاريع التجارية وكل المهتمين بالاستثمار على جميع المعلومات الضرورية عن طريق تقديم الإرشادات بتفسير قوانين وأنظمة الاستثمار، أو نشر أسباب الأحكام القضائية والقرارات التنظيمية. تساعد الشفافية والثبات على تحسين بيئة الاستثمار عن طريق تخفيف مخاطر عدم الثبات في تطبيق القوانين والأنظمة، وبالتالي تقليل التردد والحيرة التي قد تواجه المستثمرين. بالإضافة إلى هذا، تقلل الشفافية من تكلفة مراقبة الشركات وتشجيع الثقة وذلك بطمأنة المستثمرين بأنهم يعاملون بشكل عادل وأن الحكومة تمارس دورها في تحمل المسؤولية. ويشمل تعاون منظمة (OECD) في هذا المجال دعم مجلس الوزراء والمجموعات الأخرى المناسبة في تطوير أفضل مجموعة من القوانين والأنظمة التي تساعد في جعل لجنة الاستثمار الوطنية العراقية وسيلة فعالة لتحديد أولويات قطاع الاستثمار في العراق.

#### ■ تقييم محاربة الفساد.

تساعد السياسات الحكومية التي تعزز المبادئ والمفاهيم المقبولة دولياً في الإدارة المسؤولة للأعمال التجارية في جذب الاستثمارات التي تساهم في تنمية الاقتصاد بشكل دائم، وتشمل مثل هذه السياسات: توفير بيئة معززة للاستثمار تحدد أدوار الحكومة والشركات بوضوح؛ تعزيز الحوار البناء على أساليب السلوك في مجال العمل التجاري؛ دعم المبادرات الخاصة للسلوك التجاري المسؤول؛ والمشاركة في التعاون العالمي لدعم العمل التجاري المسؤول. إن جودة القوانين الموضوعية ونزاهة القطاع العام هما بعدين للحكومة العامة التي تؤثر بشكل أساسي في ثقة وقرارات المستثمرين وفي تحصيل اكتساب فوائد تطوير الاستثمار. ومع انه لا يوجد نموذج واحد للحكومة العامة الجيدة، إلا المعايير المتعارف عليها للحكومة العامة تساعد الحكومات في القيام بدورها بشكل فعال. ويأتي دور منظمة (OECD) في هذا المجال في تقييم ممارسات وسياسات حكومة العراق في محاربة الفساد بالمقارنة مع أفضل السياسات العالمية والإقليمية من ناحية، وتوحيد جهود جميع وكالات الحكومة العراقية لمحاربة الفساد مع الجهود المبذولة عالمياً وإقليمياً لوضع حد للفساد من ناحية ثانية، وتصميم استراتيجية لجهود محاربة الفساد في القطاعات الأساسية والهامة لجذب الاستثمارات.